الأمم المتحدة
الجمعية العامة
الدورة الخامسة والثلاثون
الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة
الجلسة الثالثة عشرة
المعقودة يوم الجمعة
١٠ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٠
الساعة ١٠/٣٠
نيويورك

LIBRARY
APR 30 1981
UN/SA COLLECTION

محضر موجز للجلسة الثالثة عشرة

الرئيس: السيد بوخ - فلوريس (المكسيك)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية: السيد مسيلي

المحتويات

البند ٩٢ من جدول الاعمال: الخطة المتوسطة الاجل للفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٣ (تابع)

البند ١٢ من جدول الاعمال: تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي (تابع)

البند ١٧ من جدول الاعمال: تعيينات لملء الشواغر في هيئات فرعية وتعيينات اخرى

(ب) تعيين ستة اعضاء في لجنة الاشتراكات

(ج) تعيين عضو في مجلس مراجعي الحسابات

(د) اقرار تعيين ثلاثة اعضاء في لجنة الاستشارات

(هـ) تعيين عضوين في المحكمة الادارية للامم المتحدة

(أ) تعيين ستة اعضاء في اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية

../..

• هذه الوثيقة قابلة للتصويب. ويجب أن تدرج التصويبات في نسخة من الوثيقة وأن ترسل موقعة من قبل أحد أعضاء الوفد المعني في غضون شهر واحد من تاريخ النشر الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية: Chief, Official Records Editing Section, room A-3550, 866 United Nations Plaza (Alcoa Building).

وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في ملزمة منفصلة لكل لجنة على حدة.

Distr. GENERAL
A/C.5/35/SR.13
21 April 1981
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

80-56539

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٤٠

البند ٩٢ من جدول الأعمال : الخطة المتوسطة الاجل للفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٣ (تابع)

(A/35/6 و Corr.1 و Add.1 و 2 ، و A/35/7 ، وA/35/38 ؛ وA/C.5/35/1 و Corr.1 و Add.1 و Add.1/Corr.1و 2 ، وA/C.5/35/2 ، وA/C.5/35/3 و Corr.1 ، وA/C.5/35/4 و Corr.1 ؛ وA/C.5/35/L.7)

البند ١٢ من جدول الأعمال : تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي (تابع) (الفصلان الثامن والعشرون والسادس والثلاثون (A/35/3/Add.28 و 36)) .

١ - السيد كولبين (الأرجنتين) : قال ان وفده يرغب في الانضمام الى الوفود الأخرى التي اعترضت على التنقيح المقترح للفقرة ٤ - ٤٧ من الخطة المتوسطة الأجل المتصلة بالبرنامج الفرعي المتعلق بالمشاكل السياسية والأمنية البحرية الدولية (A/35/6 و Corr.1) . فاعتماد التنقيح المقترح قد يؤثر على الممارسة المشروعة من جانب الدول لحقوقها السيادية على حيزها البحري . وفضلا عن ذلك فان من غير المناسب أن تتخذ اللجنة قرارا في مسألة مازالت موضوع المفاوضات في مؤتمر الأمم المتحدة الثالث لقانون البحار .

٢ - السيد بال (الهند) : قدم مشروع المقرر A/C.5/35/L.7 ، فأشار الى أنه بسبب خطأ فني لم تدرج هولندا ، وهي احدى الدول الأصلية المقدمة لمشروع المقرر ، في قائمة تلك الدول الواردة في الوثيقة المعروضة على اللجنة . كذلك فان برباردوس ، وبوروندي ، وترينيداد وتوباغو ، والسويد ، قد انضمت الى مقدمي المشروع .

٣ - وأضاف قائلا ان مقدمي المشروع يرغبون في ادخال عدد من التنقيحات على مشروع المقرر ، فتضاف في الفقرة ٢ عبارة " في لجنة البرنامج ، والتنسيق والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، والجمعية العامة " بعد عبارة " والنظر فيه " . وتضاف فقرة فرعية (ب) جديدة نصها كما يلي : " التوصية الواردة في الفقرة ٣٦٤ (ب) ، بشأن المستوطنات البشرية ؛ " . أما الفقرة الفرعية (ب) الحالية فتصبح الفقرة الفرعية (ج) ؛ وفي الفقرة ٧ ، يستعاض عن كلمة " ترجو " بكلمة " تدعو " ، وفي الفقرة ١٠ ، تضاف عبارة " في قرارها ٩٣/٣١ ، وعينها المجلس الاقتصادي والاجتماعي في قراره ٢٠٠٨ (د - ٦٠) " بعد عبارة " الجمعية العامة " .

٤ - وأشار الى الفقرة ١ فذكّر بأن جميع الوفود تقريبا قد أعربت في أثناء المناقشة عن استيائها من النظام الحالي لتحديد معدلات نسبية للنمو الحقيقي ، وانه كان هناك رأي ما مؤداه أنه ينبغي استبعاد المعدلات النسبية للنمو من استنتاجات وتوصيات لجنة البرنامج والتنسيق التي ستعتمدها الجمعية العامة ، ولكن حفنة من الوفود مقتنعة اقتناعا مخلصا بأن النظام الحالي يؤدي وظيفة مفيدة . وقال ان مقدمي مشروع المقرر قد اتفقوا تبعا لذلك على مراعاة هذا الرأي نظرا لأن الميزانية في الماضي كانت توضع في ضوء المعدلات النسبية للنمو الحقيقي التي تحددها لجنة

(السيد بال ، الهند)

البرنامج والتنسيق وانه اذا لم يتوفر أى توجيه اطلاقا فيما يتعلق بالأولويات ، فسيكون من الصعب اعداد مقترحات الميزانية البرنامجية لفترة السنتين التالية . ولذلك فان الفقرة ١ لا تقضي الا بأن الجمعية العامة تحيط علما بالمعدلات التي حددتها لجنة البرنامج والتنسيق .

٥ - واستطرد قائلا انه يرجى من الأمانة العامة في الفقرتين ٤ و ٥ أن تقوم ، عند تنقيح الخطة المتوسطة الأجل ، لا بادراج التعديلات التي تستلزمها التغييرات في الولايات التشريعية فحسب بل وادراج ما يلزم من التنقيحات لضمان أن تكون البرامج مطابقة على نحو أدق للولايات القائمة . وقال ان ذلك لا يمكن بطبيعة الحال تحقيقه دون الاشتراك الفعال من جانب الوكالات المتخصصة ومن ثم فانه يرجى في الفقرة ٥ من الهيئات الحكومية الدولية أن تقيم اتصالات مع لجنة البرنامج والتنسيق .

٦ - واسترسل قائلا ان الفقرة ٦ تعكس الحرص على أن تحدد لجنة البرنامج والتنسيق أولويات البرامج بدلا من المعدلات النسبية للنمو الحقيقي ، ويرجى فيها من اللجنة أن تحدد معايير وأساليب جديدة تستخدم في تحديد أولويات البرامج .

٧ - أما الفقرة ٩ فهي تعكس الاهتمام الذى أعربت عنه تقريبا جميع الوفود التي اشتركت في المناقشة ومفاده أنه ينبغي توفير المقترحات المتعلقة بالميزانية في وقت مناسب يسمح للجنة البرنامج والتنسيق أن تنظر فيها .

٨ - وقال انه قد رئي لفترة ما أن الاجتماعات المشتركة بين لجنة البرنامج والتنسيق ولجنة التنسيق الادارية لا تخدم غرضا مفيدا في شكلها الحالي وأن الفقرات ١٠ الى ١٢ تتضمن مجموعة من الأحكام القصد منها جعل هذه الاجتماعات أكثرا انتاجا .

٩ - وأضاف قائلا ان مشروع المقرر يحظى بتأييد جميع الوفود تقريبا وأعرب عن أمله في أن يعتمد بتوافق الآراء .

١٠ - السيد أوكييو (رئيس لجنة البرنامج والتنسيق) : أجاب على السؤال الذى طرحه ممثل الهند في الجلسة السابقة فقال ان لجنة البرنامج والتنسيق قد ظلت طوال السنوات الست الماضية تتبع الممارسة المتمثلة في تحديد معدلات نسبية للنمو الحقيقي . وقال ان تحديد هذه المعدلات هو ، كما لاحظت بعض الوفود ، أداة غير جامدة ، ولكنه الوسيلة الوحيدة لدى لجنة البرنامج والتنسيق لتوفير توجيه بشأن الكيفية التي يمكن بها توزيع الموارد فيما بين البرامج ، وأن لجنة البرنامج والتنسيق تفهم أن معدلات النمو التي تحددها هي معدلات نسبية وانها ستطبق بصورة تتناسب والمستوى العام للميزانية .

١١ - السيد برتراند (وحدة التفتيش المشتركة) : قال ان توصية لجنة البرنامج والتنسيق بأن تدعو الجمعية العامة وحدة التفتيش المشتركة الى الاشتراك في اجراء دراسة بما لتنفيذ قرار الجمعية العامة ٣٢/١٩٧ ، بشأن اعادة تشكيل القطاعين الاقتصادى والاجتماعي في منظومة الأمم المتحدة ، من أثر على الأمانة العامة هي للوهلة الأولى توصية طموحة وغامضة . فكما ذكر

(السيد برتراند)

رئيس وحدة التفتيش المشتركة أمام المجلس الاقتصادى والاجتماعي ، فان الوحدة ترحب باقتراح لجنة البرنامج والتنسيق ، ولكنها لا تفسره على أنه يقتضي من الوحدة الاعراب عن رأى بشأن الكيفية التي تساعد بها الأمانة العامة في اقامة النظام الاقتصادى الدولي الجديد . فهذه مهمة واسعة النطاق تتجاوز صلاحيات الوحدة كثيرا ، ونتيجة لذلك أوضح رئيس الوحدة الى المجلس الاقتصادى والاجتماعي أن الوحدة تعتزم الاستجابة الى توصية لجنة البرنامج والتنسيق بأن تدرج في برنامج عملها لعامي ١٩٨١ - ١٩٨٢ دراسات عن ادارة التعاون التقني لأغراض التنمية وعن دور المنسقين الميدانيين المقيمين . بيد أن المجلس الاقتصادى والاجتماعي لم يبين رسميا ما اذا كان يعتبر خطط الوحدة استجابة كافية لتوصية لجنة البرنامج والتنسيق .

١٢ - ولاحظ أن الفقرة ٢ من مشروع المقرر A/C.5/35/L.7 تستثني من الاستنتاجات والتوصيات التي ستؤيدها الجمعية العامة الفقرة ٣٦٥ (ب) '٢' من تقرير لجنة البرنامج والتنسيق . بيد أن هذه الفقرة الفرعية تشير الى التقييم الذى ستدعى وحدة التفتيش المشتركة الى التعاون فيه . وتبعا لذلك فقد يلزم تعديل الفقرة ٢ لكي تؤخذ في الاعتبار الآثار المترتبة على حذف الفقرة ٣٦٥ (ب) '٢' أو يمكن للجنة ، بدلا من ذلك ، أن تبين ما اذا كانت راضية عن خطة وحدة التفتيش المشتركة بصورتها التي أوجزها رئيس الوحدة أمام المجلس الاقتصادى والاجتماعي .

١٣ - السيد مسيلي (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية) : قال انه يفهم أن التحليل المشار اليه في الفقرة ٨ من مشروع المقرر A/C.5/35/L.7 تتعلق بالجوانب المتصلة بالبرامج لا المتصلة بالميزانية من الميزانية البرنامجية . وقال ان اللجنة الاستشارية ، كما هو معروف جيدا ، هي الهيئة المسؤولة عن تحليل الميزانية البرنامجية المقترحة وتقديم توصيات الى الجمعية العامة بشأن توزيع الموارد على شتى البرامج .

١٤ - السيد بال (الهند) : أشار الى الملاحظات التي أبداها المفتش برتراند فقال ان الدراسة التي تنشدها لجنة البرنامج والتنسيق قد ذكرت أولا في الفقرة ٣٦٥ (ب) '١' من تقرير تلك اللجنة ، وأن الحكم الوحيد الذى سيحذف من هذه التوصية هو الطلب بأن تضع الجمعية العامة مبادئ توجيهية لاعداد استبيان يستخدم في اجراء الدراسة ، بيد أن هذا لا يعني أن التقييم لن يجرى . أما عن الطريقة التي تعتزم وحدة التفتيش المشتركة أن تستجيب بأنها لتوصية لجنة البرنامج والتنسيق فان الوحدة مسؤولة عن تحديد مهامها وبرنامج عملها .

١٥ - ومضى قائلا إن الفقرة ٨ من مشروع المقرر ، التي أشار اليها رئيس اللجنة الاستشارية ، تنص بتعابير واضحة على أنه ينبغي للجنة البرنامج والتنسيق أن تحلل الميزانية البرنامجية المقترحة بغية تقييم ما اذا كانت أولويات البرامج قد روعيت ، في حين أنه يرجى من لجنة البرنامج والتنسيق في الفقرة ٦ أن تحدد معايير وأساليب جديدة تستخدم في تحديد أولويات البرامج ، ولذلك ينبغي قراءة الفقرة ٨ بالاقتران مع الفقرة ٦ .

١٦ — السيد لحلو (المغرب) : قال ان مشروع المقرر A/C.5/35/L.7 يتفق مع تفكير وفده وانه يؤيد اعتماده . بيد أنه قد تساءل عما اذا كان عنوان مشروع المقرر ملائما ، نظرا لأن نطاق تقرير لجنة البرنامج والتنسيق يتجاوز بكثير الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٨٠ — ١٩٨٣ .

١٧ — واستطرد قائلا انه سيكون من دواعي سروره أن يتلقى مزيدا من التفسير من مقدمي المشروع بشأن الاعتبارات التي حدت بهم الى أن يستثنوا من الاستنتاجات والتوصيات التي ستؤيدها الجمعية العامة الفقرة ٣٦٥ (ب) '٢' من تقرير لجنة البرنامج والتنسيق . وقال ان عبارة " اتصالات " الواردة في الفقرة ٥ غامضة الى حد بعيد ، وانه ينبغي تعديل هذه الفقرة ليكون من الواضح أن الهيئات الحكومية الدولية مسؤولة عن اقامة الاتصالات مع لجنة البرنامج والتنسيق ، وأن وفده يود أن يرى مشروع المقرر وقد تضمن اشارة ما الى أحكام الفقرات ٣٢٢ و ٣٣١ و ٣٤٠ من تقرير لجنة البرنامج والتنسيق .

١٨ — الرئيس : اقترح ان يتشاور ممثل المغرب مع مقدمي مشروع المقرر بقصد تقديم نص منقح يأخذ في الاعتبار الآراء التي أعرب عنها آنفا .

١٩ — السيد بيلياييف (جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية) : قال ان وفده يود وضع صيغة في الفقرة ٥ بحيث يرجى من الهيئات الحكومية الدولية أن تنظر على أساس منتظم في البرامج الداخلة في مجالات اختصاصها لكي تنقل في الوقت المناسب تعليقاتها وملاحظاتها الى لجنة البرنامج والتنسيق . فاذا وضعت صيغة تنحو هذا المنحى فانها ستكون أوضح من الاشارة الى اقامة اتصالات . فكثيرا ما تكون الاتصالات بين لجنة البرنامج والتنسيق والهيئات الأخرى بدائية الى حد ما ، اذ يطلب الى الممثلين أن يقدموا تقارير شفوية . وقال ان وفده يعتقد أنه ينبغي للهيئات الحكومية الدولية أن تقدم تقارير خطية ، بما في ذلك تقارير مرحلية عن البرامج التي أكملت أو التي تكون ذات منفعة حدية أو عديمة الجدوى . وأعلن تأييده ، فيما يتعلق بالفقرة ٦ ، للرأى الذى أعرب عنه رئيس لجنة البرنامج والتنسيق ومفاده أنه ينبغي لتلك الهيئة أن تواصل تحديد معدلات نسبية للنمو الحقيقي ريثما يتم اعداد المعايير والأساليب الجديدة لتحديد الأولويات. فمن الصعب تصور الكيفية التي تستطيع بها لجنة البرنامج والتنسيق أن تحدد أولويات البرامج ، على النحو المطلوب في الفقرة ٧ ، ما لم تكن معدلات نسبية للنمو الحقيقي قد تقررت أولا . وأعرب عن أمله في أن يأخذ مقدمو مشروع القرار آراء وفده في الاعتبار .

٢٠ — السيد بيرسون (بلجيكا) : قال ان وفده يفضل النص الأصلي للفقرة ٢ ، اذ لا ينبغي استثناء التوصية الواردة في الفقرة ٣٦٤ (ب) من تقرير لجنة البرنامج والتنسيق نظرا لأن مشكلة المستوطنات البشرية مشكلة ملحة . وقال انه يدرك ، فيما يتعلق بالفقرة ٦ ، أن عددا من الوفود يجد أن من الصعب بدرجة متزايدة قبول المعدلات النسبية للنمو الحقيقي ، ولذلك فلا ينبغي أن يتوقع الا أن يطلب الى لجنة البرنامج والتنسيق تقرير معايير وأساليب جديدة لتحديد الأولويات في دورتها القادمة . وأعرب عن أمله في أن تقوم الدول التي تحبذ وضع معايير جديدة بدراسة هذه المشكلة وتقديم اقتراحات بناءة الى لجنة البرنامج والتنسيق .

٢١ — الرئيس : قال ان من الواضح أنه يلزم اجراء مزيد من المشاورات غير الرسمية بين مقدمي مشروع المقرر والوفود المهتمة بالأمر ، ولذلك فان اللجنة ستعود الى هذه المسألة في جلسة تالية .

البند ١٧ من جدول الأعمال : تعيينات لملء الشواغر في هيئات فرعية وتعيينات أخرى

٢٢ - الرئيس : ذكّر اللجنة بأن الجمعية العامة قد قررت في الفقرة ١٦ من المقرر ٣٤/٤٠١ أن تصبح ممارسة الاستغناء عن اجراء اقتراع سرى لانتخابات أعضاء الهيئات الفرعية حين يتفق عدد المرشحين مع عدد المقاعد الواجب ملؤها ، قاعدة ، ما لم يطلب أحد الوفود صراحة اجراء التصويت في انتخاب بعينه . وقال انه اذا لم يسمع أى اعتراض فسيعتبر أن اللجنة توافق على الاستغناء عن اجراء اقتراع سرى في جميع الحالات التي يتساوى فيها عدد المرشحين مع عدد المقاعد الشاغرة.

٢٣ - وقد تقرر ذلك .

(ب) تعيين ستة أعضاء في لجنة الاشتراكات (A/35/212 ؛ و A/C.5/35/24) .

٢٤ - الرئيس : أعلن أنه أبلغ أن حكومة بنما قد سحبت ترشيحها للسيد ماركو فرناندييس ، ولذلك فان المرشحين هم الأشخاص الستة الباقية أسماؤهم في الوثيقة A/C.5/35/24 . وانه لما كان عدد المرشحين يتساوى مع عدد الشواغر ، فانه يقترح أن توصي اللجنة الخامسة الجمعية العامة بتعيين السيد لانس جوزيف (استراليا) والسيد هيليو دى بورغوس - كابال (البرازيل) والسيد ليونسيو فرينانديس ماروتو (اسبانيا) والسيد يافت ج . كيتي (كينيا) والسيد رشيد لحلو (المغرب) والسيد اتيليو ن . طتيني (الأرجنتين) في لجنة الاشتراكات لفترة ثلاث سنوات تبدأ في ١ كانون الثاني / يناير ١٩٨١ .

٢٥ - وقد اعتمدت هذه التوصية .

٢٦ - الرئيس : أشاد بالمضوين السابقين السيد عبد الحميد عبد الغني ، والسيد انغوس ج . ماثيسون .

(ج) تعيين عضو في مجلس مراجعي الحسابات (A/35/213 ؛ و A/C.5/35/20 و Add.1)

٢٧ - الرئيس : قال ان حكومة الفلبين ، كما هو مبين في الوثيقتين A/C.5/35/20 و Add.1 قد رشحت رئيس لجنة مراجعة الحسابات في الفلبين لشغل المقعد الذى سيصبح شاغرا في عضوية المجلس نتيجة لانتهاء فترة المراقب المالي ومراجع الحسابات العام في بنغلاديش في ٣٠ حزيران / يونيه ١٩٨٠ . وقال ان حكومة بنغلاديش قد عرضت ترشيح المراقب المالي ومراجع الحسابات العام في بنغلاديش لاعادة تعيينه في مجلس مراجعي الحسابات .

٢٨ - السيد بادوا (الفلبين) : قال انه على الرغم من أن حكومته تعتقد أن مرشحها لديه جميع المؤهلات والخبرات المطلوبة ، فانها تقدر رغبة حكومة بنغلاديش في أن يعمل المراقب المالي ومراجع الحسابات العام التابع لها مرة أخرى . وقال انه بقصد الحفاظ على الوحدة والتعاون في مجموعة الدول الآسيوية ، فان حكومته قد قررت لذلك سحب ترشيح رئيس لجنة مراجعة الحسابات في الفلبين وانه يشكر جميع الوفود التي أعربت عن تأييدها لهذا الترشيح الذى تعتزم حكومته أن تعرضه مرة أخرى حين يحدث شاغر في وقت تال .

٢٩ - الرئيس : ارتأى أنه لما كان هناك مرشح واحد فقط فينبغي للجنة الخامسة أن توصي الجمعية العامة بتعيين المراقب المالي ومراجع الحسابات العام في بنغلاديش لعضوية مجلس مراجعي الحسابات لفترة ثلاث سنوات تبدأ في تموز/يوليه ١٩٨١ .

٣٠ - وقد اعتمدت هذه التوصية .

٣١ - السيد رحيم (بنغلاديش) : شكر أعضاء اللجنة على تأييدهم الساحق للتوصية باعادة تعيين المراقب المالي ومراجع الحسابات العام في بنغلاديش لعضوية مجلس مراجعي الحسابات . وأعرب أيضا عن بالغ التقدير لحكومة الفلبين على لفتتها الودية في سحب مرشحها . وقال ان من المؤكد أن هذا الاجراء سيزيد دعم وتعزيز العلاقات الودية بين البلدين .

(د) اقرار تعيين ثلاثة أعضاء في لجنة الاستثمارات (A/35/214 ؛ و A/C.5/35/15)

٣٢ - الرئيس: قال ان مقعدا قد شغر ، كما هو مبين في الوثيقة A/35/214 نتيجة لوفاة السيد حمزة مرغني وأن مقعدين آخرين سيشغران لدى انتهاء فترة عضوين آخرين في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠ ، بالاضافة الى أن السيد ر. مانينغ براون ، الابن ، قد أوضح أنه لن يتمكن من تكملة فترة عضويته التي تنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١ . وأضاف قائلا ان الأمين العام قد قام ، طبقا لأحكام المادة ٢٠ من نظام الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة وبعد التشاور مع مجلس الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة ومع اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية ، بعرض تعيين الأشخاص التالين ، من أجل اقرار هذا التعيين : السيد ايف أولترامار ، والسيد دافيد مونتاغو ، والسيد ايمانويل نوى أومابو (المعروف أيضا باسم نانا ويريكو أمبيم الثاني) للعمل لفترة ثلاث سنوات تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٨١ ، والسيد جورج جونستون للعمل لفترة سنة واحدة تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٨١ .

٣٤ - واقترح أن توصي اللجنة الخامسة الجمعية العامة بأن تقر تعيين الأمين العام للسيد ايف أولترامار ، والسيد دافيد مونتاغو ، والسيد ايمانويل نوى أومابو في لجنة الاستثمارات لفترة ثلاث سنوات تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٨١ ، والسيد جورج جونستون لفترة سنة واحدة تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٨١ .

٣٥ - وقد اعتمدت هذه التوصية .

(هـ) تعيين عضوين في المحكمة الادارية للأمم المتحدة (A/35/215 ؛ و A/C.5/35/8 و 14)

٣٦ - الرئيس: قال ان حكومتي المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ، والولايات المتحدة الأمريكية ، قد رشحتا ، كما هو مبين في الوثيقة A/C.5/35/14 السيد ارنولد وليفريد جوفري كين ، والسيد هربرت ريس ، على التوالي ، لشغل المكانين الشاغرين في المحكمة الادارية للأمم المتحدة نتيجة لوفاة السير روجر بنتهام ستيفنس ونتيجة لأنه في ٣١ كانون الأول/ديسمبر

(الرئيس)

١٩٨٠ ، ستنتهي فترة عضوية السيد فرانسيس ت. ب. بليمبتون . وقال انه نظرا لأن عدد المرشحين يتساوى مع عدد الشواغر فانه يقترح أن توصي اللجنة الخامسة الجمعية العامة بتعيين السيد أرنولد ويلفريد جوفرى كين ، والسيد هربرت ريس ، عضوين في المحكمة الادارية للأمم المتحدة لفترة ثلاث سنوات تبدأ في ١ كانون الثاني /يناير ١٩٨١ .

٣٧ - وقد اعتمدت هذه التوصية .

٣٨ - الرئيس : أعرب عن شكره للعضو السابق السيد فرانسيس بليمبتون .

(أ) تعيين ستة أعضاء في اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية (A/35/211 و A/C.5/35/21)

٣٩ - الرئيس : أعلن أن حكومة البرازيل قد قررت سحب ترشيح السيد روبرتو غاسبارى توريس ، ولذلك فان المرشحين للشواغر الستة هم الأشخاص السبعة الباقون الواردة أسماؤهم في الوثيقة A/C.5/35/21 .

٤٠ - السيد حماى نجاد (ايران) : أكد انسحاب المرشح الايراني ، وأكد استمرار تعاون وفده مع اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية .

٤١ - الرئيس : لاحظ أنه سيلزم اجراء اقتراع سرى نظرا لأن عدد المرشحين يتجاوز عدد الشواغر التي يتعين ملؤها .

٤٢ - السيد دورجي (بوتان) : تكلم باسم مجموعة الدول الآسيوية ، فحث اللجنة على أن تضع في اعتبارها الحاجة الى ايجاد توازن جغرافي في اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية ، وأشار الى أن المجموعة الآسيوية قد قررت تأييد جميع المرشحين الثلاثة من البلدان الآسيوية .

٤٣ - السيد حرّى (الصومال) : تحدث باسم مجموعة الدول الافريقية فعلّق قائلا ان من تقاليد المجموعات الاقليمية تقديم مرشحين متفق عليهم لشغل الشواغر في الهيئات الفرعية . وطالب باجراء مزيد من المشاورات غير الرسمية للسماح لمجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى بتأييد اثنين من المرشحين الثلاثة المقدمين من هذه المجموعة بغرض تعيينهم .

٤٤ - السيد غالييفوس (شيلي) : تحدث باسم مجموعة دول أمريكا اللاتينية أيضا فأكد على الحاجة الى ايجاد توازن جغرافي ملائم في اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية وذكر أن مجموعة أمريكا اللاتينية قد اتفقت على تأييد ترشيح السيد ويليامز .

٤٥ - السيد غودفرى (نيوزيلندا) : تكلم باسم مجموعة دول أوروبا الغربية والدول الأخرى فقال انه على الرغم من المشاورات التي أجرتها المجموعة ، فان جميع المرشحين الثلاثة من المجموعة يرغبون في الابقاء على ترشيحاتهم ، بيد أنه حرصا على التوازن ووفقا لاتفاق الجنتلمان القديم العهد بشأن موضوع التمثيل في الهيئات الفرعية ، فانه يحث الأعضاء على التصويت لمرشحين اثنين فقط من المرشحين الثلاثة من أوروبا الغربية .

٤٦ - السيد بيلياييف (جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية) : تكلم باسم مجموعة دول أوروبا الشرقية ، فقال انه لا يبدو من المعقول أن يتسبب الخلاف داخل مجموعة اقليمية واحدة في احداث تهديد ، وهو ما يمكن أن يحدثه بموجب النظام الداخلي ، يلحق بمصالح المجموعات الاقليمية الأخرى . واقترح ألا تصوّت اللجنة الا على المرشحين من مجموعة دول أوروبا الغربية والدول الأخرى ، معلنا أن المرشحين الآخرين قد انتخبوا بالتزكية .

٤٧ - السيد بالامارشوك (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) : أيد اقتراح ممثل بيلوروسيا .

٤٨ - الرئيس : قال ان اتباع النهج الذى اقترحه ممثل بيلوروسيا هو بمثابة تنقيح للنظام الداخلي للجمعية العامة وهو أمر لا يدخل ضمن سلطات اللجنة الخامسة ، ولذلك فان الاقتراع سيتناول جميع المرشحين .

٤٩ - وبناء على دعوة من الرئيس ، تولى السيد بروتو ديننفرات (اندونيسيا) والسيد موريثي (كينيا) والسيد مارتوريل (بيرو) والسيد الجابر (قطر) احصاء الأصوات .

٥٠ - وأجرى التصويت بالاقتراع السرى .

عدد ورقات الاقتراع : ١٤٣
الأصوات الباطلة : ١
عدد الأصوات الصحيحة : ١٤٢
الممتنعون عن التصويت : لا أحد
عدد الأعضاء المصوتين : ١٤٢
الأغلبية المطلوبة : ٧٢

عدد الأصوات التي تم الحصول عليها :

السيد كوياما	١٣٠
السيد ويليامز	١٣٠
السيد غاريدو	١٢٧
السيد تانغ	١٢٥
السيد بروشار	١٠٣
السيد امنيوس	٩٦
السيد ستيوارت	٨٣

٥١ - ونظرا لأن السيد هنريك أمنيوس (السويد) والسيد ميشيل بروشار (فرنسا) والسيد تانغ جيانوين (الصين) والسيد ارنستو غاريدو (الفلبين) والسيد سوميهيرو كوياما (اليابان) والسيد نورمان ويليامز (بنما) قد حصلوا على أكثر عدد من الأصوات ، قررت اللجنة التوصية بتعيينهم أعضاء في اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية لفترة ثلاث سنوات تبدأ في ١ كانون الثاني /يناير ١٩٨١ .

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٥٠ .